

كلمة السيد الوزير الأول لدى افتتاحه اليوم الدراسي حول آفاق التصدير
المنظم من طرف مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري

الجزائر، 20 أكتوبر 2022

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف
المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

- السيد مدير ديوان رئاسة الجمهورية؛
- السيد مستشار السيد رئيس الجمهورية؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السيد رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي و البيئي؛
- السيد محافظ بنك الجزائر؛
- السيد رئيس مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري؛
- السيدات والسادة رؤساء منظمات أرباب العمل؛
- السيدات والسادة الحضور، أسرة الإعلام .

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

بادئ ذي بدء أود أن أشكر مسؤولي مجلس التجديد الإقتصادي الجزائري على تنظيم هذا الحدث الذي يحظى بالرعاية السامية للسيد رئيس الجمهورية، والذي يشكل موضوعه أولوية قصوى للحكومة لا تقل أهمية عن ملف ضبط الواردات وعقلمنتها، لما لهما من أثر كبير على الحفاظ على التوازنات في مجال التجارة الخارجية، وصون سيادتنا الاقتصادية. إن إختياركم لهذا الموضوع لدليل على مدى إدراككم بمستوى التحديات التي تواجهنا جميعا، والتي يستلزم رفعها توفير كل شروط بناء إقتصاد متنوع، بعيدا عن سياسة الإتكال على ريع البترول، مما سيسمح بالإرتقاء بمستوى الإنتاج المحلي ورفع مستوى صمود الإقتصاد الوطني اتجاه الأزمات الاقتصادية لمواجهة المنافسة العالمية التي تزداد حدة يوما بعد يوم.



لقد أرق الإرتباط القوي لتعافي الاقتصاد الجزائري بمستوى أسعار النفط، الباحثين وأعطى صورة سيئة عن إقتصاد هش، تحت رحمة تقلبات الأسعار الدولية.

ورغم المحاولات العديدة في تخطي عتبة 2 مليار دينار كصادرات خارج المحروقات، أصبحت هنا قناعة لدى الجميع بأن ذلك صعب المنال بل أحيانا اعتبره من المستحيلات، مثل ما روجت لها معاول الهدم وكبح المبادرات الوطنية وتقزيم دور الكفاءات الوطنية، ولكن عندما حضرت الإرادة السياسية المخلصة والمؤمنة بأن المستحيل ليس ضمن قاموسنا الوطني، تجنّد جميع المخلصين، في ظل النهج الجديد والرؤية الواضحة للجزائر الجديدة، وقاموا بكسر هذه القناعات المزيفة.

واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أعود بكم إلى تعهد السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في خطاب التنصيب الذي ألقاه في 19 ديسمبر 2019 ببناء إقتصاد قوي، متنوع، مَدّر للثروة ومولد لمناصب الشغل، صانع للرفاه الاجتماعي، يقوي أمننا الغذائي والصحي ويحصّن الأمة من التبعية القاتلة للخارج وللمحروقات.

كما وجه السيد رئيس الجمهورية دعوة خاصة وصادقة لجميع رجال الأعمال الوطنيين الشرفاء، والمؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية إلى التجنّد للاستثمار بقوة، مع تعهده بأنهم سيجدون في المقابل كل التسهيلات والدعم والمرافقة من طرف الدولة من أجل زيادة الإنتاج والتوجه إلى الإستثمار في الأسواق الخارجية.

كما يقع على الدولة مسؤولية تثمين الإنتاج الوطني، ليس فقط عن طريق دعم القطاعات المنتجة من أجل تطوير الإنتاج كما ونوعية ولكن أيضا عن طريق سياسة تجارية خارجية هادفة، تضع الاحتياجات الحقيقية للسوق الوطنية والمستهلك كمبادئ أساسية من أجل حماية المنتج والمنتج الوطنيين وكذا الحفاظ على التوازنات الخارجية، وتقطع الطريق أمام كل محاولات تهريب العملة تحت غطاء عمليات استيراد وهمية أو استيراد سلع وكماليات الإقتصاد الوطني والمواطن في غنى عنها.

وعلى الرغم من الصعوبات التي إعترضت مسار الإنعاش الإقتصاد، الناجمة عن الأزمة الصحية العالمية وما كان لتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية داخليا وخارجيا، واصلت الحكومة مسعاها الطوعي لتنفيذ سياسة تجارية تهدف إلى تنويع الصادرات خارج المحروقات، وضبط الواردات وتقليصها دون المساس بالإحتياجات الحيوية للمواطنين، ومتطلبات الإقتصاد من المدخلات، إلى جانب مكافحة التبذير، كما التزمت الحكومة بمواصلة جهودها في مكافحة ظاهرة تضخيم الفواتير؛ هذا السرطان الذي نخر جسم الإقتصاد الوطني لسنوات طويلة، وحن الأوان للقضاء عليه نهائيا وردع كل من يلجأ إلى هذه الممارسات الهدامة.

وإذ تعمل الحكومة كذلك على مواصلة تطهير المجال التجاري، فإنها تلتزم بوضع الأدوات والآليات اللازمة لضمان التنظيم والإشراف الأفضل على التجارة الداخلية، خاصة في مكافحة التجارة غير الرسمية وإدماجها ضمن النشاط التجاري الرسمي، وإعادة تنظيم السوق، وأخلقة النشاط التجاري، ورقمنة القطاع التجاري، وتطوير التجارة الإلكترونية، وحماية المستهلكين وتعزيز المنافسة ومكافحة الغش.

وفي إطار الرؤية الاقتصادية الجديدة، تتجه بلادنا بخطى أكثر واقعية وبخطى ثابتة نحو تنويع الاقتصاد الوطني، نصبو من خلاله إلى إرساء أسس صلبة لاقتصاد وطني جديد قوي ومستدام، مستقل عن التبعية لعائدات المحروقات.

ولا طالما كانت الاستراتيجية الوطنية للتصدير مجرد شعار، فقد تم وضع أسسها الأولى عبر إشراك مختلف المتعاملين الاقتصاديين والشُعَب ذات القدرات العالية في التصدير، لا سيما خلال اللقاءات التشاورية التي أشرفت عليها وزارة التجارة مع مختلف المتعاملين سنة 2021، وأفرزت عن جملة من الاقتراحات تم وضعها حيز التنفيذ، مما ساهم في تجاوز قيمة الصادرات خارج المحروقات سقف 5 مليار دولار نهاية سبتمبر 2022 لأول مرة في تاريخ البلاد، لتسمر وتيرة الإصلاحات، ونحن بفضل الله و بإرادة وعزيمة المنتجين الشرفاء بصدد تحقيق 7 مليار دولار بنهاية السنة الجارية، وبتضافر كل الجهود سنعمل على الرفع من قيمة صادراتنا خارج المحروقات إلى 10 مليار دولار مع نهاية سنة 2023، التي ستكون أيضا سنة تعزيز أمننا الغذائي والصحي، بتوفير المواد الأساسية التي يتم استيرادها حاليا، وتحقيق اكتفائنا الذاتي والعمل على تصدير الفائض منها.

فسنعمل على الرقي بالصناعة المحلية قصد الرفع من مستوى تغطية احتياجاتنا الوطنية بصفة كلية من المواد الأساسية التي تعرف اليوم تقلبات كبيرة في الأسواق الدولية، والتي يمكن أن تعرف ندرة في المستقبل بالنظر إلى التغيرات الجيوسياسية الحاصلة في الساحة الدولية. فالحكومة ستعمل، وفقا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية على الوصول مع نهاية سنة 2023، إلى التغطية الكاملة (100٪) من احتياجاتنا إلى مادتي السكر وزيت المائدة، و80٪ من الطلب الداخلي على المواد الصيدلانية. فهذه الإنجازات ليست بالهينة، وبفضل الله ومشيبته وعزيمة الخيرين في هذه البلاد سيتم بلوغ هذه المستويات غير المسبوقة في انتظار القادم من الإنجازات التي تصب جميعها في تحقيق أمننا الغذائي والصحي.

وإن لقاءكم هذا بمخرجاته، سيساهم لا محالة في تحقيق هذا المجهود الوطني، الذي صار واقعا نلمسه بعد ما كان في السابق مجرد سراب، وخطابات دون خطط واضحة لتنفيذه، إن لم نقل النية الصادقة في ذلك.



وفي نفس السياق، ستضع الحكومة حزمة جديدة من الإصلاحات التي تصب في تطوير الشعب والمجالات ذات القدرات العالية للتصدير، لا سيما من خلال التفعيل الكلي للمنظومة القانونية الجديدة للاستثمار في القريب العاجل، وكذا وضع حيز التنفيذ الاستراتيجية الجديدة لترقية الصادرات خارج المحروقات قبل نهاية السنة الجارية.

هذا وسيتم بالموازاة مع هذه الحركية إعادة تأهيل وعصرنة الآليات الهيئات الحكومية المتخصصة في مرافقة المصدرين، وعلى رأسها اللجنة الوزارية للمعارض والتظاهرات الاقتصادية بالخارج، وكذا الوكالة الوطنية لترقية الصادرات، عبر العودة إلى دورها الطبيعي في توفير المعلومة الاقتصادية لفائدة هذه الفئة من المتعاملين الاقتصاديين، ودراسة الأسواق المستهدفة، لا سيما تلك المتواجدة في منطقتنا القارية، والتي تعتبر الامتداد الطبيعي والأولوي لتواجدنا الاقتصادي.

إن استمرار نجاح المجهود الوطني لترقية الصادرات خارج المحروقات، مرهون بالانخراط التام لكل المتدخلين في منطقتنا اقتصاد متنوع ومبتكر وتنافسي ومندمج في سلاسل القيم العالمية، مما سيساهم في تحقيق تنمية مستدامة، وهو ما نتطلع إليه جميعا، ومنتظر أن يكون مجلسكم وباقي منظمات أرباب العمل الوطنية في طليعته. وفقكم الله في أشغالكم، التي أتمنى أن تكلل بالنجاح التام، وبمخرجات سنعمل على أخذها بعين الاعتبار في مشروع الاستراتيجية الجديدة لترقية الصادرات.

عاشت الجزائر حرة عزيزة أبية
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار
أشكركم على كرم الإصغاء
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

